

Distr.: General
21 August 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 18 آب/أغسطس 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2690 (2023) بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذي طلب فيه المجلس إلى العمل مع الحكومة الانتقالية في مالي لوضع خطة لنقل مهام البعثة، مع مراعاة المساهمة المحتملة لفريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك دعماً لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وتقديمها إلى مجلس الأمن بحلول 15 آب/أغسطس 2023، وذلك في أعقاب انتهاء ولاية البعثة المتكاملة بموجب القرار نفسه ووقف عملياتها اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2023.

ويجري التعامل مع خروج البعثة المتكاملة كأولوية على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت الأمانة العامة نهجاً متكاملاً لتخطيط وتنفيذ الخفض التدريجي للبعثة وإغلاقها، بما يشمل إنشاء آليات متكاملة بين الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المقر وفي مالي. وعلاوة على ذلك، أنشئت آليات للتنسيق بين الحكومة الانتقالية في مالي والبعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري لتسهيل الانسحاب المنظم والأمن للبعثة ووضع خطة لنقل مهامها، حيثما أمكن ذلك. وتجرى مشاورات منتظمة بين البعثة والحكومة الانتقالية على الصعيدين السياسي والتقني، بما يشمل عقد اجتماعات مخصصة بين قوة البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية. وتقوم البعثة أيضاً بتبادل المعلومات بانتظام مع السلطات المحلية والمجتمع المدني على الصعيد الإقليمي.

وقد وضعت خطة انسحاب متكاملة متعددة المستويات تستند إلى الأهداف التالية: (أ) كفالة سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة؛ (ب) الوفاء بالموعد النهائي المحدد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 لخفض البعثة تدريجياً وانسحاب أفرادها؛ (ج) صون إرث البعثة؛ (د) الحفاظ على بيئة مواتية لعمل الأمم المتحدة على المدى الطويل في مالي وفي المنطقة الأوسع نطاقاً. وبما أن الجدول الزمني لانسحاب البعثة ونطاقه وتعقيده لم يسبق لها مثيل، فإن عدداً كبيراً من المخاطر الأمنية والسياسية والتشغيلية سيحتاج إلى أن يبرصد وتخفف حدته إلى أقصى حد ممكن.

والمشاورات جارية مع السلطات الانتقالية بشأن نقل المهام. ونظراً للجدول الزمني المضغوط الذي يجب أن تغلق فيه البعثة، واعتباراً لانتهاء ولايتها الموضوعية في 30 حزيران/يونيه 2023، الأمر الذي لم يسمح بفترة انتقالية، لن تُنقل بعض المهام التي تضطلع بها البعثة المتكاملة. وستنشأ ثغرات، لا سيما فيما يتعلق بالدعم المالي والتقني واللوجستي الذي تقدمه البعثة للنهوض بالمجالات والمهام ذات الأولوية



فيما يتعلق بالاتفاق، والانتقال السياسي، واستراتيجية تحقيق الاستقرار في مناطق وسط مالي، واستعادة سلطة الدولة وبسطها، وبناء القدرات من أجل حماية المدنيين، بما في ذلك التخفيف من حدة خطر المتفجرات، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وبالنسبة للمهام والأنشطة التي يجري نقلها إلى فريق الأمم المتحدة القطري أو مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أو أصحاب المصلحة الآخرين، يجب تحديد مصادر جديدة للتمويل الإضافي. وما زال يتعين إجراء مشاورات أخرى مع الجهات المانحة لتحقيق هذه الغاية.

خطة الخفض التدريجي والانسحاب

لقد بدأ بالفعل الخفض التدريجي للبعثة المتكاملة وانسحابها، على أساس خطة تتفّذ على مرحلتين رئيسيتين تقضيان إلى تجميع الأفراد النظاميين والمعدات في المعسكرات الرئيسية، ثم يعقب ذلك إعادة أولئك الأفراد وتلك المعدات إلى أوطانها، على أن يُنجز الأمر بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر. ومن خلال الخطة، يتوخى إنجاز الانسحاب التدريجي للأفراد النظاميين والمدنيين وإعادتهم إلى أوطانهم وفقاً لمراحل الإغلاق التدريجي للمعسكرات الـ 11، مع احتفاظ البعثة بقاعدة عمليات مؤقتة واحدة في البلد. ويرد أدناه تبيان تينك المرحلتين.

المرحلة الأولى (من 15 تموز/يوليه إلى 31 آب/أغسطس). تنطوي المرحلة الأولى على إغلاق القواعد الأبعد موقعا من بين القواعد الأصغر حجما (قواعد بير، وغوندام، وميناكا، وأوغوسوغو) وتسليمها إلى الحكومة الانتقالية. ومن المقرر فيما بعد إعادة نشر الأفراد النظاميين والأصول إلى تمبكتو وغاو وموبتي، بغرض الإعادة إلى البلدان الأصلية، بما يفضي إلى تخفيض أولي لوجود البعثة. وفي 3 آب/أغسطس، شملت قاعدة العمليات المؤقتة في أوغوسوغو إلى الحكومة الانتقالية، ويجري إحراز التقدم في إغلاق وتسليم القواعد الأصغر الأخرى ضمن الإطار الزمني المقرر. وفي 12 آب/أغسطس، اتخذت الإجراءات المطلوبة لدى السلطة المدنية المالية المعينة بشأن التسليم الرسمي لمعسكر بير إلى الحكومة الانتقالية. واستتبت البعثة موعد إجراء ذلك الانسحاب بيومين، ومرّد ذلك إلى تدهور الحالة الأمنية في المنطقة الذي انطوى على مخاطر على سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة.

المرحلة الثانية (من 1 أيلول/سبتمبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر). تتألف المرحلة الثانية من ثلاثة تسلسلات زمنية متباعدة لإغلاق القواعد وتسليمها إلى الدولة المالية، وذلك على النحو التالي:

(أ) من 1 أيلول/سبتمبر إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر. إغلاق قاعدتي تيساليت وأغيلهوك، في القطاع الشمالي، والمعسكر في دوينتزا، في قطاع الوسط، مع إعادة نشر الأفراد النظاميين من القواعد الفرعية إلى موبتي وغاو وباماكو، ثم إعادة الوحدات المعنية إلى بلدانها الأصلية؛

(ب) من 1 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر. إغلاق المعسكرين في موبتي وكيدال وإعادة القوات المعنية إلى أوطانها، مع نقل المعدات إلى غاو وباماكو؛

(ج) من 15 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر. إغلاق المعسكر في أنسونغو، وانسحاب القوات من غاو وخفضها، وتقليص وجود البعثة في باماكو، مع بقاء الأجزاء المتأخرة من القوات لحراسة المعدات المملوكة للوحدات. وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر، من المتوقع أن يكون معظم قوام الأفراد النظاميين في البعثة قد خفض، مع بقاء وحدة حراسة فقط لمرحلة التصفية، عملا بالقرار 2690 (2023).

وحتى 14 آب/أغسطس، كان 695 من الأفراد العسكريين و 24 من أفراد الشرطة قد أعيدوا إلى أوطانهم. ومن جملة هؤلاء أفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المقدمين من الحكومات الذين كانوا قد خدموا في مواقع مختلفة في وسط وشمال مالي، وكذلك في باماكو.

ويكتسي النجاح في إغلاق المعسكرات وتسليمها إلى الحكومة الانتقالية أهمية قصوى. وينطبق هذا بصفة خاصة على المعسكرات في مناطق شمال مالي الخاضعة حالياً لسيطرة الحركات الموقّعة على الاتفاق. وفي سياق الانسحاب الوشيك للبعثة المتكاملة، ظهرت توترات بين الحكومة وحركة واحدة موقعة على الاتفاق، هي تنسيقية الحركات الأزوادية. وإن لم تسوّ هذه التوترات، فإنها لن تؤدي إلى تعقيد انسحاب البعثة فحسب، بل يمكن أيضاً أن تزيد من تقويض اتفاق وقف إطلاق النار، مع ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة على عملية السلام برمتها. وفي هذا الصدد، قدمت البعثة إلى الحكومة الانتقالية مشروع اتفاق ينظم عملية تسليم المعسكرات، وهو قيد التشاور بشأنه. وعلاوة على ذلك، تُبذل جهود كبيرة على الصعيدين الإقليمي والمحلي للتنسيق مع جميع الأطراف ابتغاء التخفيف من حدة المخاطر المتصلة بإغلاق المعسكرات وبانسحاب البعثة.

وقد وضعت الآن خطة لضمان الإعادة المنظمة والأمنة للموظفين المدنيين وضباط الأركان متعددي الجنسيات إلى أوطانهم، وفقاً للمهام المتبقية الصادرة بها تكليف التي حُدّدت في القرار 2690 (2023). ولن يبقى في منطقة البعثة بعد 30 أيلول/سبتمبر إلا الموظفون المشاركون في ما تبقى من أنشطة الخفض التدريجي والتصفية، ولن يبقى فيها بعد 31 كانون الأول/ديسمبر إلا الموظفون الضروريون لأنشطة التصفية.

الاتصال الاستراتيجي

خلال عملية الانسحاب كلها، حافظت البعثة المتكاملة على اتصال استراتيجي فعال، لأغراض تشمل تعزيز حمايتها، تمشياً مع الفقرة 6 '4' من القرار 2690 (2023). وترتكز خطة الاتصالات الاستراتيجية المتعلقة بانسحاب البعثة على التواصل الاستباقي مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية، قدر الإمكان، ومع المجتمع المدني، وكذلك على الجهود المبذولة لإدارة التوقعات المتعلقة بالحماية، ومكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، والإبلاغ بالمعلومات عن انسحاب البعثة وإرث عملها في مالي. وستواصل البعثة بثها الإذاعي من خلال إذاعة ميكادو إف إم، مع الحفاظ على قدرة الإنتاج والبث طوال فترة الخفض التدريجي والانسحاب، ووقف تشغيل معدات البث لإذاعة ميكادو بالتدريج في المناطق قبل الوقف الكامل لعملياتها الإذاعية بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، على أبعد تقدير.

تصفية البعثة

عملاً بالقرار 2690 (2023)، ستبدأ فترة التصفية في 1 كانون الثاني/يناير 2024. وستحتفظ البعثة المتكاملة بوحدة حراسة من ضمن الوجود المخفّض للبعثة، تتركز في المراكز الثلاثة في باماكو وغاو وتمبكتو، وذلك لحماية الأفراد والمرافق والأصول المعنية خلال فترة التصفية. وسيكون الإبقاء على هذه المراكز الثلاثة ضرورياً لشحن المعدات المملوكة للوحدات والمعدات المملوكة للأمم المتحدة التي تكون غير معادة بعد إلى الأوطان بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر. وستسلم البعثة تدريجياً هذه المعسكرات الثلاثة إلى حكومة مالي الانتقالية خلال فترة التصفية، بمجرد الانتهاء من أنشطة التصفية في المواقع. وستتألف وحدة الحراسة من وحدة شرطة مشكلة. وخلال فترة التصفية، ستبذل كل الجهود لإعادة المعدات المملوكة

للوحدات والمعدات المملوكة للأمم المتحدة إلى الأوطان، وللانتهاء من عملية التنظيف البيئي وإزالة المواد الخطرة، قدر الإمكان. وستركز فترة التصفية أيضا على بيع أصول البعثة أو نقلها أو التصرف فيها أو هبتها بموجب النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وعلى إنجاز جميع الأنشطة الإدارية والمالية وإغلاقها.

وستنقذ، من خارج مالي وقدر المستطاع، جميع المهام غير اللازم إنجازها في الموقع. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة من عمليات إغلاق الكيانات الميدانية السابقة، من المتوقع أن تستمر فترة التصفية داخل البلد لعملية حفظ سلام بنطاق وحجم وتعقيد البعثة المتكاملة 18 شهرا، وذلك اعتبارا من تاريخ بداية التصفية في 1 كانون الثاني/يناير 2024.

مخاطر تنفيذ خطة الانسحاب وتحدياته

تجعل شمساعة الرقعة الجغرافية لمالي وبيئة التشغيل المعادية في بعض مناطقها ومناخ تلك المناطق انسحاب البعثة في غضون الإطار الزمني البالغ ستة أشهر أمرا صعبا جدا. ومما يزيد من القيود المفروضة على العملية اللوجستية وجود الجماعات المسلحة الإرهابية، وحجم المعدات المملوكة للوحدات والمعدات المملوكة للأمم المتحدة التي يتعين إعادتها إلى الأوطان، ومحدودية القدرة على نقل القوات والمعدات في بيئة غير آمنة تتسم بتحديات تتعلق بالبنية التحتية وحالة الطرق، فضلا عن التطورات الأخيرة في النيجر، وهي بلد عبور رئيسي لإمداد البعثة أثناء خفضها التدريجي وانسحابها ولخروج أفرادها ومعداتنا. وستتطلب العمليات اتخاذ قرارات سريعة وعملية، وتعاوننا كاملا من جانب الحكومة الانتقالية، وتنسيقا سلسا بين كيانات الأمم المتحدة ومع البلدان المجاورة والشركاء، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

ولضمان الانسحاب الآمن والمنظم، ستظل البعثة المتكاملة مطالبة، في الوقت نفسه، باستيراد المواد والمعدات. وعلاوة على ذلك، ستظل حرية تنقل البعثة في الميدان، من خلال حراسة القوافل ودعم التحليق الجوي، أساسية طوال عملية خفض التدريجي والانسحاب والتصفية. ومن جهة أخرى، أصدرت الحكومة الانتقالية في مالي في 27 حزيران/يونيه 2023 توجيها إلى السلطات الجمركية بالحد من استيراد البضائع من قبل البعثة المتكاملة والمتعهدين المتعاقدين معها. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال تُفرض بعض القيود المتعلقة بالرحلات الداخلية. وتظل المسألتان قيد المناقشة مع الحكومة الانتقالية عبر قنوات شتى. وقد أعربت السلطات المالية عن التزامها بدعم انسحاب البعثة، بما في ذلك تأمين قوافل البعثة المتكاملة والموافقة على الرحلات الجوية.

وسينشأ عن انسحاب البعثة المتكاملة ثغرات كبيرة فيما يتعلق بآليات رصد وقف إطلاق النار وبرصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. ويمكن أيضا أن تنشأ عنه فرص محتملة للجماعات المتطرفة العنيفة لكي توسع نطاق أنشطتها، مع احتمال امتداد التداعيات إلى البلدان المجاورة. وعموما، فإن التحديات الخطيرة التي تؤثر على تنفيذ اتفاق السلام قد تتفاقم ما لم تتفق الأطراف على تدابير عاجلة لبناء الثقة وعلى خطوات تُتخذ لإعادة عملية السلام إلى مسارها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستقرار بعد سحب الوجود المادي للبعثة في بير وتيساليت وأغيلهوك وكيدال سيسلزم اتفاقا تبرمه الأطراف في اتفاق السلام بشأن الترتيبات التي يتعين وضعها لسد الثغرات وللحفاظ على ما تحقق من مكاسب.

ومن شأن تدهور البيئة الأمنية أن يؤثر على حماية المدنيين وقدرة البعثة على سحب أفرادها وأصولها بأمان. وفي 13 آب/أغسطس، تعرضت قافلة تجلب حفظة سلام ومعدات من بير إلى تمبكتو كجزء من عملية الانسحاب للهجوم مرتين من قبل جماعة مسلحة خارج بير، مما أدى إلى إصابة أربعة من حفظة

السلام، وذلك بعد تسريع البعثة انسحابها من القاعدة بسبب تدهور الحالة الأمنية. وستعطى الأولوية للحوار المستمر مع الأطراف في الاتفاق، بما في ذلك في سياق فريق الوساطة الدولي، بغية تيسير الانسحاب الآمن والمنظم للبعثة، ولا سيما فيما يتعلق بتسليم معسكرات البعثة المتكاملة إلى الحكومة الانتقالية. وأي خرق جسيم لوقف إطلاق النار يمكن أن يفضي إلى عواقب بعيدة المدى في مالي وخارجها، كما يمكن أن يصعب استئناف عملية السلام تصعبا كبيرا.

وتشمل المخاطر الإضافية تزايد المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، وزيادة الهجمات على أفراد الأمم المتحدة وقوافلها وقواعدها، والمظاهرات المؤيدة أو المناهضة لانسحاب البعثة، والمشاكل المتعلقة باللوجستيات وسلسلة الإمداد. ولدعم سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة، تتخذ البعثة المتكاملة خطوات لكفالة الاتصالات الاستراتيجية الاستباقية، وإجراءات الاتصال في حالات الطوارئ، وتوافر ما يكفي من الأصول والقدرات المتعلقة بإجلاء المصابين والإجلاء الطبي، وحماية القوة، ووضع خطة أمنية شاملة لضمان سلامة جميع أفراد الأمم المتحدة طوال عملية الانسحاب والإغلاق، وذلك بالتنسيق مع الحكومة الانتقالية.

وطوال عملية الخفض التدريجي والانسحاب والتصفية، ستنفذ البعثة المتكاملة سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. وهذا أمر أساسي لكفالة إدارة المخاطر والتخفيف من حدتها على النحو الملائم، ولوهب وبيع المعدات المملوكة للأمم المتحدة، وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

الميزانية المنقحة للفترة 2024/2023

في 30 حزيران/يونيه 2023، أذنت لي الجمعية العامة، بموجب قرارها 312/77، بالدخول في التزامات بمبلغ 590 مليون دولار للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وبالنظر إلى أن المبلغ المعتمد لن يغطي بالكامل أنشطة الخفض التدريجي والانسحاب والتصفية اللازمة لكفالة الانسحاب المنظم والأمن للبعثة وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن 2690 (2023)، سأقدم ميزانية منقحة للفترة 2024/2023 لفترة اثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، لكي تنتظر فيه الجمعية العامة.

نقل المهام

على النحو المطلوب في الفقرة 3 من القرار 2690 (2023)، ما فتئت البعثة المتكاملة تعمل مع الحكومة الانتقالية فيما يتعلق بنقل مهام البعثة، مع مراعاة المساهمة المحتملة لفريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأصحاب المصلحة الآخرين، بما يشمل ما يتعلق بدعم الاتفاق. وفي هذا الصدد، نظمت البعثة حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام، عقدت في الفترة من 2 إلى 4 آب/أغسطس 2023، لمناقشة نقل المهام مع ممثلي الحكومة الانتقالية، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي.

وخلال حلقة العمل التي دامت ثلاثة أيام، أعربت السلطات المالية عن عزمها على الاضطلاع بالمسؤولية عن الانتقال السياسي والانتخابات، ودعم عملية السلام، واستعادة سلطة الدولة وبسطها، ودعم تحقيق الاستقرار في مناطق وسط مالي، وحماية المدنيين وحقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار وتيسير

المساعدة الإنسانية، وسلامة وأمن عمليات الأمم المتحدة بعد إكمال الانسحاب. غير أنها أعربت عن قلقها من النقص في الموارد المالية الناشئ عن إنهاء ولاية البعثة. وأعرب أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري عن استعدادهم للعمل مع الحكومة بما يتماشى مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024، كما سلطوا الضوء على الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية.

وخلال تلك المناقشات، أكدت الحكومة الانتقالية أنها ستواصل التعاون الوثيق مع البعثة من أجل انسحاب آمن ومنظم ومن أجل نقل المهام، مع التأكيد أيضاً على استمرار التزام البلد بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة بعد خروج البعثة. وعلى سبيل المتابعة، اتفق على تنظيم موائد مستديرة مماثلة في المناطق، وكذلك تنظيم حوارات تفاعلية مواضيعية بين كيانات الأمم المتحدة والوزارات التنفيذية المعنية.

وتمشيا مع القرار 2690 (2023)، الذي سلط فيه مجلس الأمن الضوء على المساهمة المحتملة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما يشمل دعم الاتفاق، سافر الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى بامako في الفترة من 2 إلى 4 آب/أغسطس في إطار زيارته التعريفية إلى المنطقة دون الإقليمية عقب تعيينه مؤخراً. وأتاحت الزيارة أيضاً فرصة لإقامة اتصالات مع السلطات المالية بشأن التقدم المحرز في العملية الانتقالية في سياق انسحاب البعثة وإجراء مشاورات مع البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري. واجتمع الممثل الخاص مع رئيس الوزراء، ووزير الخارجية والتعاون الدولي، ووزير المصالحة الوطنية والسلام والتماسك الاجتماعي.

وأعرب المسؤولون الماليون عن التزامهم بمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة عقب انسحاب البعثة، وشددوا في الوقت نفسه على أن المناقشات الداخلية جارية لتحديد إطار وطرائق نقل المهام. وتعهدوا بتحقيق انتقال سياسي ناجح والعودة إلى النظام الدستوري، ضمن الجداول الزمنية المتفق عليها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأكدوا من جديد التزامهم بتحمل مسؤولياتهم في عملية الانسحاب، بما في ذلك ما يتعلق بضمان أمن أفراد الأمم المتحدة. وشددوا على التعاون البناء مع البعثة المتكاملة في ضمان سلامة عملية خفض التدرجي والانسحاب.

تنفيذ الاتفاق

ستستمر المناقشات مع الأطراف بشأن طرائق دعم الأمم المتحدة للاتفاق في المستقبل، في ضوء انتهاء ولاية البعثة. وستصب هذه التفاعلات في المشاورات التي تجريها الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع أعضاء فريق الوساطة الدولي، ولا سيما تحت قيادة الجزائر، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لدراسة الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي، بعد انسحاب البعثة، أن يواصل تقديم الدعم اللازم لعملية السلام، مع إيلاء اهتمام خاص لرصد الترتيبات الأمنية والإشراف عليها ولأمانة لجنة متابعة الاتفاق، التي تعد الأمم المتحدة عضواً فيها. وبالنظر إلى أن مالي هي أحد البلدان المشمولة بولاية المساعي الحميدة المسندة إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فإن المكتب سيكون في وضع جيد للاضطلاع أيضاً بدور المساعي الحميدة الذي تقوم به البعثة المتكاملة المتعددة في سياق تلك العضوية. وسيحتاج مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إذا ما تمت الموافقة على اضطلاع بذلك الدور، إلى تعزيز القدرات والموارد اللازمة لأداء هذه المهام الإضافية.

وفي غضون ذلك، يمكن لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بمساعدة تقنية من مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات السلام، أن تواصل تقديم الدعم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، جنباً إلى جنب مع أي آلية رصد قد يستقر رأي الأطراف عليها، وذلك بناء على طلب الحكومة الانتقالية. بيد أنه لا يمكن نقل المسؤولية عن بعض أنشطة بناء القدرات التي كانت البعثة تضطلع بها سابقاً، كما لا يمكن نقل المسؤولية عن الدعم اللوجستي المقدم إلى الكنائس المعاد تشكيلها في شمال مالي.

وخلال المناقشات المتعلقة بنقل المهام، أقر ممثلو الحكومة الانتقالية بأن انسحاب البعثة سيكون له أثر على عملية السلام، وسلطوا الضوء على أهمية استمرار الدعم الدولي للتخفيف من حدة التحديات الحالية والمستقبلية. وأقروا أيضاً بأهمية الترتيبات الأمنية الحالية لاستدامة وقف إطلاق النار.

وفي 1 آب/أغسطس، بعث الإطار الاستراتيجي الدائم المعني بالسلام والأمن والتنمية، وهو مجموعة جامعة مؤلفة من عدة حركات موقعة على الاتفاق، رسالة إلى رئيسة مجلس الأمن، شددت فيها المجموعة على عدم استقرار الوضع المتعلق بالاتفاق وطلبت إنشاء مكتب للأمم المتحدة مخصص لتقديم الدعم للاتفاق وللاستمرار دور الأمم المتحدة في عملية السلام. وفي تلك الرسالة، شددت المجموعة أيضاً على أن أي تعديل للترتيبات المسندة إلى البعثة المتكاملة يجب أن يتم بالتشاور الكامل مع جميع الأطراف وأن يعكس توافق الآراء الثلاثي.

عملية الانتقال السياسي

منذ بداية الانتقال السياسي في عام 2020، ساعدت البعثة المتكاملة السلطات المالية في دعم النهوض بالإصلاحات السياسية والمؤسسية وتنفيذها وفي تسهيل العودة إلى النظام الدستوري من خلال تنظيم انتخابات ذات مصداقية وشفافة وشاملة. وشملت مهام البعثة بذل المساعي الحميدة، والدعوة الرفيعة المستوى، والدعم التقني، والمساعدة اللوجستية والمالية. ويمكن لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أن يضطلع بأدوار المساعي الحميدة والدعوة الرفيعة المستوى لدعم الانتقال السياسي، تمثيلاً مع عمله في بلدان أخرى في المنطقة. وسيحتاج المكتب إلى موارد إضافية للاضطلاع بهذه المهام غير المتوقعة.

وأعلنت السلطات المالية أنها لا تزال ملتزمة باستعادة النظام الدستوري، على النحو المتفق عليه مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بحلول آذار/مارس 2024. وأعلنت خلال المناقشات المتعلقة بنقل المهام أن هناك حاجة إلى تحديد المزيد من الدعم للجولات المقبلة من الانتخابات وللإصلاحات السياسية والمؤسسية.

الدعم الانتخابي

تكتسي الجهود المتواصلة لدعم إدماج جميع أصحاب المصلحة السياسيين ومشاركتهم الهادفة أهمية قصوى لإنجاز عملية الانتقال السياسي بنجاح. وستواصل الأمم المتحدة، بتوجيه عام من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بصفتها جهة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالانتخابات، تقديمها الدعم التقني والتشغيلي للعملية الانتخابية، بما في ذلك من خلال مشروع دعم الإصلاح والدعم الانتخابي الذي يشترك في إدارته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وإن كان ذلك بقدره لوجستية وأمنية مخفّضة نظراً لمغادرة البعثة.

وستنقل البعثة المتكاملة القائمة الحالية لمساعدة الانتخابات الوطنيين المدربين، فضلا عن الأصول المرتبطة بها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لكفالة استمرارية القدرة على دعم العملية الانتخابية. وسيحتاج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى موارد إضافية لتولي هذه المهام، بما في ذلك من خلال الصندوق المشترك الحالي للتبرعات لدعم المشروع، الذي يعاني حاليا من نقص في التمويل قدره 17 مليون دولار لميزانيته البالغة 56 مليون دولار. وسيلزم أن تبذل السلطات المالية ووكالات الأمم المتحدة جهودا مشتركة لتعبئة الموارد في هذا الصدد.

وسيظل الدعم الانتخابي الذي تقدمه الأمم المتحدة، بما في ذلك الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، قائما على الطلب، بحيث يُقدّم على أساس الطلبات الواردة من الحكومة الانتقالية. وفيما يتعلق بالجوانب السياسية من المرحلة الانتقالية، وبالتشاور مع الحكومة، يمكن نقل الدور السياسي الذي تضطلع به البعثة إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في داكار، لأن بعض الأنشطة ذات الصلة تقع خارج نطاق ولايات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وكما هو الحال في البلدان الأخرى التي تدخل في نطاق ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، سيكون المكتب، من خلال أدوار المساعي الحميدة والوساطة والتنسيق والتيسير والدعوة، في وضع جيد للاضطلاع بهذه المهام.

تسهيل تنفيذ استراتيجية جامعة وشاملة للجميع ومركزة سياسيا في وسط مالي

فيما يتعلق بالأولوية الثانية للبعثة بموجب قرار مجلس الأمن 2640 (2022)، وهي تسهيل تنفيذ استراتيجية جامعة وشاملة للجميع ومركزة سياسيا في وسط مالي، سيفضي انسحاب البعثة المتكاملة إلى ثغرة في دعم الإطار السياسي لإدارة الأزمة في مناطق الوسط. وستلزم جهود وموارد كبيرة لدعم التشغيل والتنفيذ الكاملين لاستراتيجية تحقيق الاستقرار في المناطق الوسطى وخطة عملها، مع كفالة ربط العمليات العسكرية الجارية بأهداف بناء السلام الطويلة الأجل. وسيظل تفعيل لجنة التنسيق الوطنية المشتركة بين الوزارات واللجان الإقليمية الخمس جميعها أمرا ذا أهمية. ودعما للحكومة الانتقالية، تتشاور البعثة المتكاملة مع طائفة من الشركاء الدوليين بشأن سبل المضي قدما في ضوء إنهاء ولايتها. وفي حين أن الجهات الفاعلة الأخرى ستتمضي قدما في بعض المبادرات، فإن بعضها سيواجه تحديات هائلة في مجال الموارد لدعم استمرارية تلك المبادرات.

إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها

ستظل استعادة سلطة الدولة وبسطها أمرا حاسما لاستمرار تنفيذ الاتفاق، وتحقيق الاستقرار في مناطق وسط مالي، وحماية المدنيين، وإجراء انتخابات ذات مصداقية من أجل العودة إلى النظام الدستوري. وسيظل أحد التحديات الرئيسية في المنطقتين الشمالية والوسطى يتمثل في عدم كفاية وجود الدولة، بسبب انعدام الأمن والافتقار إلى البنية التحتية والموارد البشرية. وفي السنوات الأخيرة، بذلت السلطات المالية جهودا لاستعادة سلطة الدولة وبسطها ولسيادة القانون في جميع أنحاء البلد. بيد أنه بسبب انسحاب البعثة وما يتبعه من توقف لما تقدمه من دعم لوجستي وتقني، بما في ذلك النقل المنتظم، يُحتمل أن تتأثر هذه الجهود سلبا، ولا سيما في شمال مالي. وستيسر هياكل التنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الموجودة من قبل، بما في ذلك الفريق العامل المعني باستعادة سلطة الدولة، نقل المعارف والخبرات والمواد التدريبية والمهام المتبقية إلى الحكومة الانتقالية. وسيستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق هذه

الجهود في إطار برنامجه لدعم تحقيق الاستقرار في مالي من خلال تعزيز دولة القانون للفترة 2021-2024 (برنامج تعزيز سيادة القانون لدعم الاستقرار في مالي).

وخلال حلقة العمل التي عقدت في آب/أغسطس، شدد ممثلو الحكومة الانتقالية على ضرورة مواصلة تعبئة الموارد لتنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في مناطق الوسط والإصلاح الإداري والإقليمي الجاري. وأشاروا أيضا إلى ضرورة تقديم الدعم اللوجستي لنشر ممثلي الدولة وأبرزوا أنهم يبحثون عن بدائل لسد ثغرة دعم النقل الناجمة عن انسحاب البعثة. وأشاروا إلى أن ممثلي الدولة سيساهمون في الانسحاب المنسق والمنظم للبعثة، ولا سيما فيما يتعلق بإغلاق المعسكرات.

حماية المدنيين

ستظل حماية المدنيين تشكل تحديا في ضوء الحالة الأمنية. وسيتوقف تخفيف الأثر الأمني الناجم عن انسحاب البعثة على مدى قدرة قوات الدفاع والأمن الوطنية على إدارة الحالة الأمنية في المناطق التي توجد فيها جماعات مسلحة ناشطة. وفي هذا الصدد، أعربت الحكومة الانتقالية عن التزامها بحماية المدنيين. وعلى وجه الخصوص، أشار ممثلو الحكومة الانتقالية إلى أنهم سيواصلون متابعة المبادرات الرامية إلى تعزيز القوات المعنية بحماية المدنيين، وإنشاء الخفارة المجتمعية، وزيادة دوريات قوات الأمن المالية ومراقبة الحافلات المدنية على محاور الطرق الرئيسية، فضلا عن تعزيز التعاون الأمني مع الشركاء الآخرين. وسيكون التعاون الوثيق وتبادل المعلومات مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة في مجال الحماية الإنسانية، بما في ذلك من خلال آليات التنسيق المتكاملة القائمة، أمرا أساسيا لمواصلة الرصد الفعال للحماية الإنسانية وما يتصل بذلك من مهام حماية المدنيين. وسيكون من الأهمية بمكان أيضا تعزيز النهج التي تقودها المجتمعات المحلية وبناء قدرات الحماية لدى الجهات الفاعلة المحلية.

ويمكن أن يقدم الشركاء الدوليون الآخرون لمالي، إلى حد ما، الدعم الذي كانت البعثة المتكاملة تقدمه إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية من حيث بناء القدرات والتدريب في مجال حماية المدنيين وحقوق الإنسان.

وعلى الصعيد المحلي، ستظل أنشطة الوساطة والمصالحة وتحقيق الاستقرار التي تقودها السلطات الإقليمية وأفرقة دعم المصالحة الإقليمية والسلطات اللامركزية المحلية ذات أهمية وستتطلب دعما تقنيا وماليا من فريق الأمم المتحدة القطري ومن المجتمع الدولي. وسيواصل وجود الأمم المتحدة في مالي دعم الحلول التي تركز على المصالحة المحلية وتسوية النزاعات وجهود تحقيق الاستقرار. وسيواصل أيضا التأكيد على الالتزام القانوني بالقيام بعمليات عسكرية في امتثال تام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

رغم الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية وشركاؤها الإقليميون والدوليون، بما في ذلك البعثة المتكاملة من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات السلام، فإن القدرات المتعلقة بالتخفيف من حدة خطر المتفجرات وحماية المدنيين من مخاطر المتفجرات لا تزال محدودة. وسيكون استمرار وجود الدائرة حاسما في حماية المدنيين، وفي دعم فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في جمع المعلومات المتعلقة بخطر المتفجرات وتحليلها وتبادلها في الوقت

المناسب وفي تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية على تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد شدد ممثلو الحكومة الانتقالية خلال حلقة العمل التي عقدت في آب/أغسطس على أهمية استمرار هذا الوجود. وسيتطلب ذلك موارد مالية وترتيبات مناسبة. والمشاورات الرسمية جارية مع الحكومة الانتقالية بهذا الشأن.

حقوق الإنسان

سيظل أمراً مهماً أن تتعاون السلطات المالية مع هيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة ومع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ولا سيما الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي، الذي تستمر ولايته الحالية حتى نيسان/أبريل 2024. وستكمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الجهود المحلية الرامية إلى رصد حالة حقوق الإنسان في مالي والإبلاغ عنها، وفقاً لإجراءات المفوضية وآلياتها. وستواصل المفوضية عملها مع الحكومة الانتقالية لدعم جهودها الرامية إلى احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للجميع، وفقاً للالتزامات الدولية للبلد. ويشمل ذلك تخفيف المخاطر المرتبطة بالأشخاص الذين تعاونوا مع البعثة المتكاملة المتعددة أو غيرها من كيانات الأمم المتحدة، مثل ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والشهود عليها، والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

وتأتي مغادرة رحيل البعثة في سياق يتسم بالنزاع المسلح المستمر وحالة حقوق الإنسان المقلقة. ومن المرجح أن يؤدي انسحاب البعثة المتكاملة إلى وجود فجوة كبيرة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في مالي. وقد تدعم بعض وكالات الأمم المتحدة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في حدود الموارد المتاحة، تنفيذ بعض المهام المتصلة ببناء المؤسسات وبناء القدرات، بما في ذلك للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان. غير أن بعض مهام البعثة المتكاملة لا يمكن نقلها بسهولة إلى أي جهة فاعلة في مالي، إما لأن هذه المهام تشكل جزءاً من الولاية العالمية المحددة جداً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان أو لأنه لا يوجد كيان آخر تابع للأمم المتحدة في مالي لديه الولاية والخبرة التقنية المناسبة لتولي هذه المهام، ولا سيما تلك المتعلقة بالرصد والإبلاغ.

وخلال حلقة العمل التي عُقدت في آب/أغسطس، شدد ممثلو الحكومة الانتقالية على التقدم الذي أحرزته مالي في رصد حوادث حقوق الإنسان والتحقيق فيها، بما في ذلك من خلال عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وأشاروا أيضاً إلى أن المديرية الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للحكومة ستتولى رصد وتقييم حالة حقوق الإنسان وصياغة التقارير الدورية، عملاً بالالتزامات البلد الدولية في مجال حقوق الإنسان.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

فيما يتعلق بحماية الأطفال ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، تجري مناقشات بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لنقل المهام إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ولا سيما إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فضلاً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل مشاريع بناء القدرات المتصلة بالمساءلة الجنائية. وفيما يتعلق بحماية المرأة، يمكن أن يشمل ذلك، رهناً بالقدرات المتاحة، تنسيق ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ ومواصلة العمل بشأن البيان المشترك لعام 2019 وخطة العمل ذات الصلة. وتجري أيضاً مناقشة دعم متابعة التدابير ذات الصلة بحماية الطفل مع فريق الأمم المتحدة القطري وسيتطلب ذلك موارد كافية. وفيما يتعلق بحماية الطفل، يشمل

ذلك مواصلة تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح في مالي والعمل مع أطراف النزاع لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك تنفيذ خطط العمل القائمة مع الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق والجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية لوضع خطة وطنية لمنع الانتهاكات.

المساعدة الإنسانية

منذ عام 2013، ساهمت البعثة المتكاملة في تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بشكل مأمون وبقيادة مدنية، وفي تحقيق عودة المشردين داخليا واللاجئين أو إدماجهم محليا أو إعادة توطينهم على نحو طوعي ومأمون وكرام، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والحكومة الانتقالية. وتقدم المساعدة الإنسانية في مالي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية التي تعمل بالتعاون مع الحكومة الانتقالية. وفي عام 2023، يُستهدف تقديم المساعدة إلى عدد يقدر بنحو 5,7 ملايين شخص.

وسيواصل فريق الأمم المتحدة والفريق القطري للعمل الإنساني العمل مع الحكومة الانتقالية من أجل تأمين البنية التحتية الرئيسية التي كانت تحميها البعثة المتكاملة، مع التركيز على مدارج هبوط الطائرات وطرق الإمداد الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري الحوار المتعلق بحماية المدنيين، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المشردين داخليا في مواقع في جميع أنحاء مالي. وتدرس الوكالات الإنسانية أيضا خيارات لتوسيع نطاق أنشطة الحماية المجتمعية من أجل التخفيف من الآثار المحتملة المتعلقة بالحماية المترتبة على انسحاب البعثة المتكاملة. ومع ذلك، فإن نطاق أنشطة الحماية الإنسانية محدود مقارنة بولاية البعثة المتكاملة الأوسع نطاقا في مجال حماية المدنيين، ولا تزال أنشطة الحماية الإنسانية تعاني من نقص حاد في التمويل.

وجود الأمم المتحدة في مالي بعد انسحاب البعثة

في ظل انسحاب البعثة المتكاملة وما يترتب عليه من تحول من بيئة عمل بوجود البعثة إلى بيئة عمل بدونها، سيتغير السياق الذي تعمل فيه الأمم المتحدة في مالي تغيرا كبيرا. ونتيجة لذلك، سيلزم تكيف وضع كيانات الأمم المتحدة وقدراتها ومواردها.

فريق الأمم المتحدة القطري

سيواصل فريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، تعاونه مع الحكومة الانتقالية للنهوض بالأهداف المتفق عليها بصورة مشتركة لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024. وسيواصل الفريق القطري للعمل الإنساني، الذي يتألف من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، دعم السكان المحتاجين، وفقا للأولويات المحددة في خطة الاستجابة الإنسانية.

وستواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تنفيذ مختلف الولايات، بما في ذلك ما يتعلق بدعم السلطات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كأداة لتحقيق الاستقرار في جميع أنحاء مالي، ولا سيما من خلال الأولويات الاستراتيجية الثلاث لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وسيسعى فريق الأمم المتحدة القطري، حيثما كان ذلك ممكنا وفي حدود الوسائل المتاحة، إلى الاضطلاع ببعض الأنشطة البرنامجية المتبقية التي كانت البعثة تضطلع بها دعما للأولويات الوطنية. وتمشيا مع الفقرة 8 من

القرار 2690 (2023)، تستكشف البعثة المتكاملة خيارات لوضع ترتيبات مالية تمكن كيانات الأمم المتحدة من الإشراف على أنشطة التعاون البرنامجي المتبقية بعد انسحاب البعثة.

وتشكل عملية استحداث إطار للتعاون للفترة 2025-2029، التي بدأت منذ آذار/مارس 2023، فرصة للحكومة والأمم المتحدة لاستكشاف طرائق تعاون جديدة، مع مراعاة السياق المستجد الناشئ عن انسحاب البعثة، فضلا عن الديناميات الإقليمية، لوضع استراتيجية طويلة الأجل لدعم إحراز البلد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وستركز مناقشات أخرى أيضا على إنشاء صندوق استثماري متعدد الشركاء لتلبية الاحتياجات طويلة الأجل لتحقيق الاستقرار والتنمية في مالي، وهو الصندوق الذي يمكن أن يكمل الاستثمارات التي يقوم بها صندوق بناء السلام في مالي وأن يعزز الشراكات مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية. وفي غضون ذلك، سيقفل فريق الأمم المتحدة القطري امتثال الدعم الذي تقدمه كيانات الأمم المتحدة إلى قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، مع مراعاة انطباق هذه السياسة على جميع مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها.

وستسعى الأمم المتحدة ككل إلى تعزيز الشراكات مع الحكومة الانتقالية والمنظمات المتعددة الأطراف والجهات الفاعلة الإقليمية والجهات المانحة والاستفادة منها لدعم مالي في مسيرها نحو تحقيق التنمية والسلام الدائم.

الفريق القطري للعمل الإنساني

ستتطلب الاحتياجات الإنسانية المتزايدة موارد مالية وبشرية إضافية للفريق القطري للعمل الإنساني. وحتى 15 آب/أغسطس 2023، لم تموّل خطة الاستجابة الإنسانية إلا بمبلغ 159,4 مليون دولار، أو 21 في المائة من إجمالي المبلغ المطلوب، وهو 751,5 مليون دولار. ولكفالة استمرار إيصال المساعدة الإنسانية، سيقوم الفريق القطري للعمل الإنساني أيضا بإعادة تشكيل وجوده وتكييف استراتيجياته المتعلقة بالوصول. وسيعزز العمل مع الحكومة الانتقالية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبناء على ذلك، يعكف الفريق القطري للعمل الإنساني على تحديد تدابير تخفيفية بديلة من خلال مفاوضات بشأن التقبل من المجتمعات المحلية وبشأن إمكانية الوصول. ولذلك، سيتطلب السياق الجديد تحولا في النهج والوجود والموارد من جانب الوكالات الإنسانية بغية التكيف ومواصلة تقديم المساعدة للسكان في الوقت المناسب. وسيعاد تشكيل وجود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بحيث يستجيب على نحو أفضل للاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك من خلال استجابة إنسانية أكثر لامركزية تتطلب تمويلا وموارد إضافية، لا سيما في مناطق شمال مالي. وسيكون ذلك حاسما لتمكين الخدمات مثل الأمن واللوجستيات من مواصلة البرامج المنقذة للأرواح وتجنب انقطاع تقديم الخدمات أو على الأقل تقليله إلى أدنى حد.

وسيتأثر بشدة وجود الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية في بعض المناطق، مثل مينাকা. ولمواجهة تلك التحديات، ينظر فريق الأمم المتحدة القطري في زيادة قدراته على الاتصال في حالات الطوارئ، وإعادة تشكيل نظامه لإدارة الأمن، واستكشاف الحلول التجارية لعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، على أن يقترن ذلك بزيادة الدعم المخصص للأمن من جانب الحكومة الانتقالية. وسيكون هناك أيضا أثر مرتبط بتخفيض الدعم اللوجستي، الذي كانت البعثة المتكاملة تقدمه من قبل. ورغم كون ذلك الأثر

سيخفّف إلى حد ما من خلال الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة وشركات النقل الجوي التجارية، سيلزم توفير موارد إضافية لمعالجة الثغرات في سلسلة الإمدادات.

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

سيؤثر انسحاب البعثة المتكاملة أيضا على الطريقة التي يعمل بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في مالي. والمكتب مسؤول عن الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة والوساطة السياسية وجهود التيسير في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في جميع البلدان المشمولة بنطاق ولايته، بما في ذلك مالي. ويعمل المكتب أيضا على منع التوترات ذات الصلة بالنزاعات والانتخابات والمرحلة الانتقالية، وعلى الحفاظ على السلام وتوطيد جهود بناء السلام وتحقيق الاستقرار السياسي، على أساس سيادة القانون وبالشراكة مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى، حسب الاقتضاء.

وقد استندت احتياجات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من الموارد المقدمة إلى الجمعية العامة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى افتراض أن البعثة المتكاملة ستضطلع بجميع الأنشطة المتعلقة بدور المساعي الحميدة الخاصة بالبلد بما يتمشى مع ولايتها، بما في ذلك دعم الانتقال السياسي والانتخابات وتنفيذ الاتفاق، بينما سيركز المكتب على الجوانب الإقليمية من دوره المتعلق بالمساعي الحميدة. ولذلك، سيحتاج المكتب إلى قدرات وموارد إضافية لكي يضطلع، في مالي تحديدا، بالمهام التي يؤديها في جميع البلدان الأخرى المشمولة بنطاق ولايته والمتعلقة بالمساعي الحميدة ودعم الوساطة بما يتمشى مع ولايته الحالية التي وافق عليها مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2023 (انظر S/2023/70 و S/2023/71). وسيحتاج أيضا إلى موارد إضافية للاضطلاع بالمهام الإضافية، في حال الاتفاق مع الحكومة الانتقالية على ذلك وعلى الوجه الذي يكون عليه ذلك الاتفاق، بما يشمل احتمالا المسائل المتعلقة باتفاق السلام.

الأمن

حتى الآن، كانت الأمم المتحدة في مالي تعتمد إلى حد كبير على قدرات البعثة المتكاملة في نظامها لإدارة الأمن في باماكو وفي وسط وشمال مالي، وهو ما كان يشمل خدمات السلامة والأمن لكيانات الأمم المتحدة وشركائها في المناطق التي توجد فيها البعثة. وشمل الإطار الأمني لعمليات الأمم المتحدة في مالي دعم البعثة المتكاملة لعمليات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، وتأمين أماكن الإقامة في المكاتب الميدانية، ومرافقة البعثات الميدانية، والتوعية الأمنية، والتواصل مع الأفراد. وفي ظل انسحاب البعثة، سيتعين اتخاذ تدابير انتقالية لإدارة أمن الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز الدعم الأمني الذي تقدمه الحكومة الانتقالية، بما في ذلك من خلال توفير وحدات حماية مخصصة، واستكشاف الحلول التجارية لإجلاء المصابين، وتعزيز قدرة إدارة شؤون السلامة والأمن ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في مالي.

وستظل سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة أولوية رئيسية. وينبغي بذل كل الجهود لضمان أن يتمكن فريق الأمم المتحدة القطري وشركاؤه في البرامج الذين يبقون في مالي بعد مغادرة البعثة المتكاملة من مواصلة العمل والإنجاز، بمرور كافية وفي حدود مستويات مقبولة من المخاطر. وخلال المشاورات، أكد ممثلو الحكومة الانتقالية التزامهم بكفالة سلامة وأمن فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء لمواصلة تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية، بما في ذلك بعد خروج البعثة.

خاتمة وملاحظات

يجعل الإطار الزمني لخروج البعثة انسحابها مهمة صعبة جدا تتطلب توحيد الجهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، وتستلزم الدعم الكامل من حكومة مالي الانتقالية. وفي هذا السياق، ستكون حرية تنقل البعثة جوا وبراً، والوصول إلى الواردات والصادرات، والتنسيق المنتظم مع أصحاب المصلحة أمورا أساسية للتغلب على التعقيد غير المسبوق والجدول الزمني المضغوط لانسحابها. وأتطلع إلى الدعم الكامل والمستمر من السلطات المالية في إطار اتفاق مركز القوات، بما يشمل المتطلبات الجمركية.

وسيتطلب نقل المهام تعاوننا وثيقا بين الحكومة الانتقالية والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الأشهر المقبلة، بالاستفادة من الآليات القائمة. وستكون هناك حاجة إلى قدرات مالية وبشرية إضافية لتعزيز فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب المنسق المقيم ولدعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وذلك بغية مواصلة الأنشطة الصادر بها تكليف قدر الإمكان، وأيضا لتلبية الاحتياجات التشغيلية الجديدة للأمم المتحدة، وكذلك للاضطلاع بالمهام الإضافية. ومع ذلك، ينبغي التأكيد مجددا على أنه في ظل انسحاب البعثة المتكاملة، ستتغير ظروف عمل منظومة الأمم المتحدة في مالي تغيرا كبيرا. وعلى الرغم من أننا سنعمل على بذل كل جهد لضمان نقل المهام بشكل سلس، فمن المحتم أن تتأثر قدرات الأمم المتحدة في مجالي إيصال المعونة الإنسانية ودعم حماية المدنيين أو حقوق الإنسان تأثرا شديدا.

وستواصل الأمانة العامة والبعثة الاعتماد على الدعم والتوجيه السياسيين اللذين يقدمهما مجلس الأمن، واللذين سيظلان حاسمين. وعلاوة على ذلك، سيظل الدعم الكامل من الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة طوال عملية الانسحاب أمرا أساسيا، بما في ذلك كفالة حصول البعثة على الموارد الكافية لتيسير خروجها.

وبينما يمضي التخطيط لنقل المهام قدما، من الأهمية بمكان التأكيد على أن نقل المهام سيكون في المقام الأول نقلا إلى حكومة مالي الانتقالية، التي أعربت عن استعدادها للاضطلاع بتلك المهام. ومع ذلك، وكما أكد ممثلو مالي خلال اجتماع المائدة المستديرة المذكور أعلاه، فإن قدرة الحكومة الانتقالية على الاضطلاع بتلك المهام ستتوقف على تعبئة الموارد. وبالمثل، فإن دعم منظومة الأمم المتحدة من أجل استمرارية بعض تلك المهام، بالتنسيق مع الحكومة الانتقالية، لا بد أن يكون مقترنا أيضا بما يكفي من التمويل والموارد. وأدعو الدول الأعضاء والجهات المانحة إلى إبداء أقصى قدر من المرونة، عند الطلب، فيما يتعلق باستخدام أو تحويل الأموال المتبقية من البعثة المتكاملة وبإتاحة الموارد لكيانات الأمم المتحدة الأخرى. وأدعو أيضا الجهات المانحة إلى النظر في تقديم تبرعات إضافية إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، وذلك لكفالة التنفيذ الفعال للبرامج الإنمائية والإنسانية لصالح شعب مالي، بعد خروج البعثة.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش